منظمة الصحة العالمية

الاجتماع الثاني لهيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه
جنيف، ١٨-٢١ تموز/ يوليو ٢٠٢٢

A/INB/2/3
١٣ تموز/ يوليو ٢٠٢٢

مسودة أولية، مقدمة على أساس التقدم المحرز، كي تنظر فيها هيئة التفاوض الحكومية الدولية في اجتماعها الثاني

المعلومات الأساسية والمنهجية والنهج

المعلومات الأساسية

أنشأت جمعية الصحة العالمية في دورتها الاستثنائية الثانية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، هيئة تفاوض حكومية دولية ("هيئة التفاوض") مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين (ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية حسب الاقتضاء)، من أجل صياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه، بغية اعتماده بموجب المادة ١٩ أو بموجب أحكام أخرى من دستور المنظمة، على النحو الذي قد تراه هيئة التفاوض مناسباً؛ انظر الفقرة ١(١) من المقرر الإجرائي SSA2(5) (٢٠٢١).

وفي الفقرة ١(٣) من المقرر الإجرائي نفسه، قررت جمعية الصحة أن تضع هيئة التفاوض عملية شاملة تقودها الدول الأعضاء ويسيرها رئيسان مشاركان ونوابهما، لتحدد أولاً العناصر المواضيعية للصك ومن ثم تبدأ في إعداد مسودة أولية لتقديمها، على أساس التقدم المحرز، كي تنظر فيها هيئة التفاوض في اجتماعها الثاني المزمع عقده في موعد أقصاه ١ آب/ أغسطس ٢٠٢٢، على أن تحدد في نهايته هيئة التفاوض حُكم دستور المنظمة الذي ينبغي أن يُعتمد الصك بموجبه وفقاً للفقرة ١(١) من المقرر الإجرائي.

وعملاً بالولاية المذكورة أعلاه، اتفقت هيئة التفاوض في اجتماعها الأول (الجلسة الثانية المستأنفة) (انظر الوثيقة A/INB/1/13) على أن تواصل هيئة مكتبها إعداد المخطط المشروح (الوارد في الوثيقة A/INB/1/12)، استناداً إلى المدخلات الواردة، بغية تقديم مسودة أولية تستند إلى التقدم المحرز، إلى هيئة التفاوض في اجتماعها الثاني.

وبناءً على ما ورد أعلاه، تقدم هيئة التفاوض هذه المسودة الأولية المعدّة على أساس التقدم المحرز، كي تنظر فيها هيئة التفاوض في اجتماعها الثاني.

المنهجية

طبقت هيئة مكتب هيئة التفاوض، بمساعدة من أمانة المنظمة، الأساليب التالية لإعداد هذه المسودة الأولية، على أساس التقدم المحرز، لنص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها ("صك المنظمة"):

- استعرضت هيئة المكتب المدخلات الخطية والشفوية المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين أثناء عمل هيئة التفاوض. وتضمنت مدخلات مقدمة من خلال المنصة الرقمية وأثناء جلسات هيئة التفاوض، فضلاً عن جلسات الاستماع العلنية التي نظمتها الأمانة للإعلام بعمل هيئة التفاوض.
- بعد الاستعراض، أجرت هيئة التفاوض توليفاً وتجميعاً للمدخلات حسب المواضيع، بناءً على طلب هيئة التفاوض، لتقديم مسودة عمل أولية موحدة ومتسقة تضم أكبر عدد ممكن من المجالات ووجهات النظر والآراء، وتراعي مختلف مراحل الجائحة (الوقاية والتأهب والاستجابة والتعافي).
- علاوة على ذلك، أدرجت هيئة التفاوض إشارات إلى الصكوك الدولية القائمة، بما فيها تلك المستمدة من دستور المنظمة ومن المنظمات والمحافل الدولية الأخرى، للاسترشاد بها في عملها بشأن جوانب هيكلية معينة.

النهج

تُقدّم هذه المسودة الأولية بوصفها وثيقة مرنة "حية"، أي قابلة للتعديل، ترمي إلى إثراء المناقشات وتتسم بطابع وصفي لا فرضي. ومن المتوخى أن تُدرج الدول الأعضاء فيها الأحكام التشغيلية والمواضيعية المحددة وغيرها من الأحكام المناسبة أثناء المناقشات المتواصلة لهيئة التفاوض.

ووفقاً للفقرة ١(١) من المقرر الإجرائي SSA2(5)، التي تقضي بأن العمل على الصك سيجري "بغية اعتماده بموجب المادة ١٩، أو بموجب أحكام أخرى من دستور المنظمة على النحو الذي تراه هيئة التفاوض مناسباً"، فقد أدرجت بعض أجزاء هذه المسودة الأولية (استعمال مصطلحات معرّفة معينة، على سبيل المثال) من منظور اعتماد الصك بموجب إما المادة ١٩ أو المادة ٢١ من دستور المنظمة. وسيعتمد النص النهائي للصك الدولي، في جوانب معينة، على حُكم دستور المنظمة الذي سيُعتمد الصك بموجبه.

مسودة أولية، مقدمة على أساس التقدم المحرز، لاتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها ("صك المنظمة") كي تنظر فيها هيئة التفاوض الحكومية الدولية في اجتماعها الثاني

الديباجة

١- *إذ تؤكد مجدداً* مبدأ سيادة الدول في التعاون الدولي على التصدي لمسائل الصحة العامة، ولاسيما الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها وتعافي النُظم الصحية؛

٢- *وإذ تسلّم* بأن الإنصاف ينبغي أن يظل مبدأ ومؤشراً ومحصلة للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

٣- *وإذ تشدّد على* أن تجسيد غاية تحقيق الصحة للجميع يستدعي حصول الأفراد والمجتمعات المحلية على خدمات رعاية عالية الجودة، وعاملين صحيين مهرة يقدمون رعاية جيدة تركز على الأشخاص، ومقرري سياسات ملتزمين بالاستثمار في التغطية الصحية الشاملة؛

٤- *وإذ تؤكد على* ضرورة العمل من أجل إرساء نُظم صحية قوية وقادرة على الصمود وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، باعتبارهما ركيزة أساسية للوقاية الفعالة من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، واعتماد نهج منصف تجاه أنشطة الوقاية والتأهب والاستجابة، بما يشمل التخفيف من خطر إسهام الجوائح في تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في إتاحة الخدمات؛

٥- *وإذ تذكّر* باللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) لمنظمة الصحة العالمية وبأهميتها في الحيلولة دون انتشار الأمراض على الصعيد الدولي والحماية منها ومكافحتها ومواجهتها باتخاذ تدابير في مجال الصحة العامة، على نحو يتناسب مع المخاطر المحدقة بالصحة العامة ويقتصر عليها، مع تجنّب التدخل غير الضروري في حركة المرور الدولي والتجارة الدولية؛

٦- *وإذ تقرّ* بأن انتشار الأمراض على الصعيد الدولي يشكّل تهديداً عالمياً له عواقب وخيمة على الصحة العامة وحياة البشر والاقتصادات، ويستدعي التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن ومشاركة جميع البلدان في إطار استجابة دولية فعالة ومناسبة وشاملة؛

٧- *وإذ تسلّم* بأن للجوائح أثر فادح غير متناسب على الفقراء وأضعف الناس، وأن له تداعيات على الصحة والمكاسب الإنمائية، لاسيما في البلدان النامية، مما يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغطية الصحية الشاملة؛

٨- *وإذ تضع في اعتبارها* أنه ما دام تهديد الجوائح واقع له عواقب صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية فادحة، خصوصاً على الفئات الضعيفة والمهمشة، فإن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها يجب أن تُدرج بشكل منهجي ضمن نُهج التعافي الشاملة للحكومة ككل وللمجتمع بأسره من أجل كسر حلقة "الذعر والإهمال"؛

٩- *وإذ تتأمل* في العبر المستخلصة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وغيره من الأمراض المتفشية في الآونة الأخيرة، بما فيها مرض فيروس الإيبولا ومرض فيروس زيكا ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وجدري القردة، وما لها من آثار عالمية وإقليمية، وسعياً إلى معالجة الثغرات وسدّها وتحسين الاستجابات في المستقبل؛

١٠- *وإذ تقرّ* بوجود اختلافات كبيرة بين البلدان في قدرات الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها والتعافي منها؛

١١- *وإذ يساورها قلق بالغ* إزاء التفاوتات الشاسعة التي طغت على إتاحة الأدوات الطبية وغيرها من تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ في الوقت المناسب، لاسيما اللقاحات وإمدادات الأكسجين ومعدات الحماية الشخصية ووسائل التشخيص والعلاجات؛

١٢- *وإذ تشعر بالقلق* إزاء ما ظهر أثناء جائحة كوفيد-١٩ من غياب للتضامن العالمي والتنسيق العالمي الفعال، والأثر السلبي الفادح المترتب عن ذلك على البلدان ذات القدرات والموارد المحدودة؛

١٣- *وإذ تسلّم* بأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها على جميع المستويات، وبالأخص في البلدان النامية، يتطلب موارد مالية وتقنية كافية؛

١٤- *وإذ تشدّد على* أن تحسين الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها مرهون بالالتزام بالمساءلة المتبادلة والشفافية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة لجميع البلدان والجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

١٥- *وإذ تعترف* بأن حماية حقوق الملكية الفكرية مهمة لتطوير أدوية جديدة ولكن تعترف في الوقت ذاته بالشواغل حول تأثيرها على الأسعار، وتشير كذلك إلى المناقشات الدائرة في المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن مسائل من بينها الخيارات الابتكارية لتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى إنتاج التكنولوجيات والمعارف الصحية وإتاحتها وتوزيعها بشكل منصف بوسائل تشمل الإنتاج المحلي؛

١٦- *وإذ تؤكد مجدداً* على أوجه المرونة والضمانات الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، وأهميتها لضمان نقل التكنولوجيا والدراية على النحو المناسب لإنتاج أدوات الاستجابة للجوائح، فضلاً عن سلاسل التوريد المستدامة لتوزيعها على نحو منصف؛

١٧- *وإذ تشدّد* على أن السياسات والتدخلات المتصلة بالوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها ينبغي أن تستند إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة وأن يجري تكييفها لمراعاة الموارد والقدرات على المستويين الوطني ودون الوطني؛

١٨- *وإذ تدرك* أوجه التآزر القائمة بين التعاون المتعدد القطاعات – من خلال النهج الشامل للحكومة ككل وللمجتمع بأسره على الصعيد القُطري – والتعاون والتنسيق الدوليين والتضامن العالمي، وأهمية كل منها لتحقيق تحسينات دائمة في الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

١٩- *وإذ تقرّ* بأن تداعيات الجوائح، بمنأى عن الصحة والوفيات، تشمل الآثار الاجتماعية الاقتصادية في طيف واسع من القطاعات، بما في ذلك النمو الاقتصادي والعمل والتجارة والنقل والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتعليم والثقافة، وتقتضي نهجاً متعدد القطاعات شاملاً للمجتمع بأسره تجاه الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها والتعافي منها؛

٢٠- *وإذ تؤكد مجدداً* التصميم على تحقيق الإنصاف في الصحة من خلال العمل على المحددات الاجتماعية للصحة والرفاه عن طريق نهج شامل متعدد القطاعات؛

٢١- *وإذ تقرّ* بآثار محددات الصحة على هشاشة المجتمعات، لاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة فيها، وشدّة تعرّضها لانتشار العوامل المُمرضة وتطور الفاشيات؛

٢٢- *وإذ تؤكد من جديد* على أهمية نهج الصحة الواحدة وضرورة تعزيز أوجه التآزر بين التعاون المتعدد القطاعات على المستويين الوطني والدولي لصون الصحة البشرية والكشف عن التهديدات المحدقة بالصحة والوقاية منها على مستوى العلاقة بين النُظم الإيكولوجية الحيوانية والبشرية؛

٢٣- *وإذ تشدّد* على الأهمية الحاسمة للتعاون والحوكمة المتعددي الأطراف في الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها حيث لا توقفها الحدود ولابد من العمل الجماعي لمواجهتها بحُكم تعريفها؛

٢٤- *وإذ تدرك* أهمية التهديدات المتنامية الأخرى وأثرها على الصحة العامة، من قبيل انتشار مقاومة مضادات الميكروبات بين عوامل المرض الحيوانية والبشرية، وتغير المناخ، ولاسيما أثره على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٥- *وإذ تسلّم* بأهمية الحاجة إلى العمل المتآزر مع المجالات الأخرى ذات الصلة، وتضع في اعتبارها العمل الجاري في هذه المجالات، لاسيما في مجالي تغير المناخ ومقاومة مضادات الميكروبات؛

٢٦- *وإذ تشدّد على* أهمية تشجيع التقاسم المبكر والآمن والشفاف والسريع للعينات وبيانات المتواليات الجينية للعوامل المُمرضة، مع مراعاة القوانين واللوائح والالتزامات والأطر الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وإطار التأهب للأنفلونزا الجائحة؛

٢٧- *وإذ تسلّم* بالحاجة إلى تدعيم الروابط اللازمة وتعزيز التماسك والتآزر بين الصكوك القائمة ذات الصلة؛

٢٨- *وإذ تقرّ* بالدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية في الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها بصفتها السلطة التوجيهية والتنسيقية للعمل الدولي في مجال الصحة، التي تجمع الأطراف وتولّد الأدلة العلمية، وتتولى بشكل عام دور إرساء التعاون المتعدد الأطراف في الحوكمة العالمية في مجال الصحة؛

٢٩- *وإذ تشير* إلى ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية الذي ينصّ على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو حق من الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

الرؤية

يتناول هذا القسم الرؤية والأهداف الطموحة لصك المنظمة. ويتيح إطاراً رفيع المستوى للغاية والنطاق يبلور غرضه الرئيسي.

يهدف "صك المنظمة" إلى حماية أجيال الحاضر والمستقبل من العواقب المدمرة للجوائح، على أساس الإنصاف وحقوق الإنسان والتضامن مع جميع الشعوب والبلدان، معترفاً بالحقوق السيادية للبلدان واحترام سياقاتها الوطنية، فضلاً عن تباين قدراتها ومستويات التنمية في ما بينها، من أجل عالم يتحقق فيه، من خلال نهج شامل للحكومة ككل وللمجتمع بأسره، تعاون أوثق على الصعيد الوطني وأقوى على الصعيد الدولي للوقاية من الجوائح المقبلة والتأهب والاستجابة لها، بغية تحقيق التغطية الصحية الشاملة من أجل حماية وتعزيز تمتع جميع الشعوب بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

الجزء الأول: مقدمة

المادة ١: التعاريف والمصطلحات

تعرّف هذه المادة أو تشرح، حسب الاقتضاء، جميع المصطلحات والتعابير ذات الصلة، بما يشمل على سبيل المثال المصطلحات التقنية والمؤسسات والمنظمات والمصطلحات الأخرى، لأغراض صك المنظمة. وقد تشمل هذه المصطلحات ما يلي: الإتاحة، والدول المتضررة، والقدرة على تحمل التكاليف، والدول المساعدة، والتكنولوجيا الحيوية، والمشاركة المجتمعية، والوباء، والإنصاف، والمساعدة الخارجية، والكسب الوظيفي، وبيانات التسلسل الجينومي، والمنافع العامة العالمية، وتعافي النُظم الصحية، وقدرة النظم الصحية على الصمود، والأوبئة المعلوماتية، والصحة الواحدة، والجائحة، والتأهب للجوائح، والوقاية من الجوائح، والتعافي من الجوائح، والاستجابة للجوائح، والتأهب، والوقاية، وتهديدات الصحة العامة المحتمل تحولها إلى جائحة، والاستعداد، والتعافي، والاستجابة، والتغطية الصحية الشاملة، واستعمال الموارد الجينية، والحكومة ككل، والمجتمع بأسره.

المادة ٢: العلاقة مع الاتفاقات والصكوك الدولية

تعرّف هذه المادة العلاقة والطابع التكاملي والتراتبية المحتملة بين صك المنظمة وسائر الاتفاقات أو الاتفاقيات أو الصكوك الدولية.

(١) تعترف الأطراف بأن صك المنظمة هذا وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة ينبغي تفسيرها على أنها متوافقة ومتآزرة. ولا تمسّ أحكام هذا الصك للمنظمة بحقوق والتزامات أي طرف ناشئة عن صكوك دولية أخرى قائمة.

(٢) في حال تناول أي جزء من هذا الصك للمنظمة مجالات أو أنشطة قد تندرج ضمن نطاق اختصاص منظمات أو هيئات معاهدات أخرى، فسوف تُتخذ الخطوات المناسبة لتفادي التكرار وتعزيز أوجه التآزر والتوافق والتماسك، انطلاقاً من هدف مشترك هو تدعيم الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

(٣) لا تؤثر أحكام هذا الصك للمنظمة بأي شكل من الأشكال على حق الأطراف في إبرام صكوك ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك الصكوك الإقليمية أو دون الإقليمية، بشأن مسائل ذات صلة بهذا الصك أو إضافية له، شريطة أن تكون هذه الصكوك متوافقة مع التزاماتها بموجب هذا الصك وغير متعارضة معها. وتبلغ الأطراف المعنية بأي صكوك من هذا القبيل عن طريق آلية الحوكمة الخاصة بصك المنظمة.

(٤) لأغراض هذه المادة، يشمل مصطلح "صك المنظمة" هذا الصك للمنظمة وأي ملاحق أو مبادئ توجيهية أو بروتوكولات أو اتفاقات فرعية تُنشأ بموجب هذا الصك للمنظمة، سواء كانت قائمة حالياً أو ستُنشأ لاحقاً.

الجزء الثاني: الهدف (الأهداف) والمبادئ والنطاق

المادة ٣: الهدف (الأهداف)

تعرّف هذه المادة هدف (أهداف) صك المنظمة.

يتمثل هدف (أهداف) صك المنظمة، المسترشد بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة المتباينة وقدرات كل بلد في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، في إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش من خلال تحسين قدرات العالم على الوقاية

من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. ويهدف صك المنظمة إلى معالجة الثغرات والتحديات المنهجية القائمة في هذه المجالات انطلاقاً من المواضيع الاستراتيجية المتداخلة المتمثلة في: الإنصاف، والحوكمة والقيادة، والنُظُم والأدوات، والتمويل، من خلال تدابير متخذة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية:

(١) زيادة وصون القدرة على الوقاية من حدوث الجوائح بشكل مستمر وكبير؛

(٢) زيادة وصون قدرات التأهب للجوائح بشكل مستمر وكبير؛

(٣) ضمان توافر وإتاحة المنتجات الطبية وغيرها من منتجات الاستجابة للجائحة وإتاحتها المنصفة وبتكلفة ميسورة؛

(٤) ضمان الاستجابة المنسقة والمناسبة التوقيت والقائمة على الأدلة للجائحة؛

(٥) تيسير استعادة القدرات في مجال الوقاية والتأهب والاستجابة بشكل سريع ومنصف من خلال نهج يشمل الحكومة ككل والمجتمع بأسره.

المادة ٤: المبادئ

تعرّف هذه المادة المبادئ التي ستوجّه تحقيق رؤية وهدف (أهداف) هذا الصك وتنفيذ أحكامه.

لتحقيق هدف (أهداف) صك المنظمة هذا وتنفيذ أحكامه، ستسترشد الأطراف، في جملة أمور، بالمبادئ المبينة أدناه:

(١) **الحق في الصحة** – التمتُّع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، المعرّف بوصفه حالة من اكتمال السلامة البدنية والنفسية والرفاه الاجتماعي، هو حق من الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

(٢) **التغطية الصحية الشاملة** – سيسترشد صك المنظمة بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة كمبدأ شامل لتعزيز الصحة والرفاه للجميع في كل الأعمار.

(٣) **احترام حقوق الإنسان** – سيكون تنفيذ صك المنظمة في ظل الاحترام الكامل لكرامة الناس وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد.

(٤) **الإنصاف** – تتطلب الاستجابة للجوائح على نحو عادل ومنصف وفعال ومناسب التوقيت ضمان الوصول العادل إلى منتجات الاستجابة للجوائح بتكلفة ميسورة، فيما بين البلدان وداخلها، بما في ذلك بين مجموعات الأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي.

(٥) **الصحة الواحدة** – إجراءات متعددة القطاعات تعترف بأهمية تضافر الجهود في مجالات صحة الحيوان وصحة الإنسان وصحة البيئة من أجل تحقيق حصائل أفضل للصحة العامة.

(٦) **الشفافية** – يعتمد العمل الدولي في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب لها على تقاسم المعلومات والبيانات والعوامل الأخرى اللازمة لضمان قدرة البلدان على تنفيذ استجابة قوية، تقاسماً منسقاً وشفافاً ومناسب التوقيت، تتحمل مسؤوليته الدول الأطراف من خلال نهج يشمل الحكومة ككل والمجتمع بأسره، على نحو يستند إلى أفضل النتائج العلمية المتاحة ويسترشد بها.

(٧) **المساءلة** – تتطلب الاستجابة العالمية الفعالة للجوائح مستويات عالية من القدرات الجماعية للبلدان كافة. وجميع الأطراف مسؤولة عن تعزيز وصون قدرات نظمها الصحية ووظائفها في مجال الصحة العامة من أجل تعزيز ودعم وصون القدرات العالمية على الوقاية والتأهب والاستجابة على الصعيد العالمي.

(٨) **التضامن** – يلزم تكثيف التعاون الدولي، استناداً إلى مجموعة من الالتزامات المحددة للأطراف (ولاسيما التزامات البلدان المتقدمة نحو البلدان النامية، على سبيل الذكر لا الحصر) من أجل الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها والتعافي منها.

(٩) **المسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتباينة** – يلزم إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان الأطراف النامية وتحديد الأولويات وفقاً لذلك، ولاسيما البلدان: (١) المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة للجوائح؛ (٢) التي تفتقر إلى الظروف المواتية للاستجابة للجوائح؛ (٣) التي ستضطر إلى تحمّل عبء غير متناسب أو غير عادي.

(١٠) **السيادة** – تتمتع الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بالحق السيادي في تحديد وإدارة نهجها إزاء الصحة العامة، ولاسيما الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها وفقاً لسياساتها الخاصة، وتقع عليها مسؤولية ضمان ألا تسبب الأنشطة المضطلع بها ضمن نطاق ولايتها أو سيطرتها أضراراً للدول الأخرى وشعوبها.

(١١) **المشاركة المجتمعية** – حيث إن المجتمعات المحلية هي حجر الزاوية في الصحة، فإن الوقاية من الجوائح والتأهب لها بشكل فعال ومناسب يتطلبان جهوداً مستديمة في مجال المشاركة المجتمعية لجعل المجتمعات المحلية أقدر على الثقة في الحكومات في أوقات الضعف وعدم اليقين، مثل الجوائح، وبالتالي تمكينها من الاضطلاع بالدور المركزي الذي يعدّ أساسياً في الاستجابة للجائحة.

(١٢) **الشمول** – يعد الانخراط مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين ومشاركتهم، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية والقواعد واللوائح الدولية والوطنية المنطبقة وذات الصلة (بما فيها تلك المتعلقة بتضارب المصالح)، أساسياً لتمكين المجتمعات المحلية وتحقيق هدف (أهداف) صك المنظمة هذا.

(١٣) **المساواة بين الجنسين** – ستراعي جهود الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، معتمدةً نهجاً قُطرياً متجاوباً مع المنظور الجنساني وقائماً على المشاركة ومكتمل الشفافية.

(١٤) **عدم التمييز واحترام التنوع** – ينبغي ألا تؤدي آثار الجوائح إلى عرقلة التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

(١٥) **حقوق الفئات السكانية الضعيفة** – ستراعي الإجراءات المحددة وطنياً وذات الأولوية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة والأماكن والنُظم الإيكولوجية الهشة. فالسكان الأصليون واللاجئون والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال والمراهقون، على سبيل المثال، قد يتأثرون بشكل خاص بالجوائح، بسبب الإجحافات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الحواجز القانونية والتنظيمية التي قد تمنعهم من الحصول على الخدمات الصحية.

المادة ٥: النطاق

تعرّف هذه المادة نطاق صك المنظمة.

ينطبق صك المنظمة هذا على الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وينطبق هذا الصك أيضاً على التعافي من الجوائح، في حدود دعمه لقدرة النظم الصحية على الصمود واستمراريتها في تقديم خدمات الرعاية الصحية.

الجزء الثالث: الالتزامات العامة

يحدد هذا الجزء الالتزامات العامة. ويمكن صياغة نصه المحتمل على النحو التالي:

لتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره والحكومة ككل، وبما يتسق مع الحق في الصحة واحترام حقوق الإنسان، وعلى نحو يتوافق مع قدرات كل طرف ويحترم حقوقه السيادية وسياقه الوطني، ينبغي مراعاة الالتزامات العامة التالية:

(١) وضع استراتيجيات وطنية شاملة وجامعة ومتعددة القطاعات للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وتنفيذها وتحديثها دورياً واستعراضها، وتقديم تقارير منتظمة عن قدرات الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(٢) العمل مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، في إطار نهج شامل للمجتمع ككل تجاه الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(٣) اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية و/ أو تدابير أخرى للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها على نحو عادل ومنصف وفعال ومناسب التوقيت؛

(٤) التعاون، بروح التضامن، مع الأطراف الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية ذات الطابع الإقليمي والدولي والهيئات الأخرى المختصة، في صياغة التدابير والإجراءات والمبادئ التوجيهية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(٥) تطوير وتطبيق العلوم والأدلة لإرشاد السياسات والتدابير اللازمة للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها بفعالية؛

(٦) توفير آليات التنبؤ وتحليل المعلومات وتقاسمها في الوقت المناسب والإنذار، من خلال منصات وتكنولوجيات مناسبة وحديثة؛

(٧) إتاحة الخبراء، عند الطلب، لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تستدعي تعزيز قدرات نُظمها في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(٨) تعبئة الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد الضرورية الكافية للبلدان المتضررة لاحتواء الفاشيات التي تتراوح من النطاق الصغير إلى الانتشار العالمي، استناداً إلى احتياجات الصحة العامة؛

(٩) ضمان تمويل الموارد البشرية وتعبئتها في الأجل الطويل على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك القدرة على تلبية الزيادة المفاجئة في الطلب، لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها على الصعيد الوطني؛

(١٠) ضمان التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للنظم والأدوات العالمية والمنافع العامة العالمية من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة والشركاء الدوليين المعنيين؛

(١١) التعاون على تعبئة الموارد المالية المستدامة من أجل التمويل المستدام لتمكين المنظمة من تقديم الدعم إلى البلدان في التنفيذ الفعال لتدابير الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(١٢) دعم التدابير التي تعزز التنفيذ والرصد الفعالين والشفافين لصك المنظمة هذا، من خلال العمليات أو الإجراءات التشريعية أو التنفيذية الوطنية.

الجزء الرابع: أحكام/ مجالات/ عناصر/ التزامات محددة

يكمّل هذا الجزء الالتزامات العامة المبيّنة أعلاه ويقدّم أحكاماً/ مجالات/ عناصر/ التزامات محددة، مصنفة مواضيعياً، حسب الاقتضاء، لتنفيذ صك المنظمة.

لتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره والحكومة ككل، وبما يتسق مع الحق في الصحة واحترام حقوق الإنسان، وعلى نحو يتوافق مع قدرات كل طرف ويحترم حقوقه السيادية وسياقه الوطني، ينبغي مراعاة ما يلي:

١- تحقيق الإنصاف

للإنصاف دور مركزي في تحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى ضمان توافر خدمات الرعاية الصحية الجيدة والمأمونة والفعالة والميسورة التكلفة وإمكانية الحصول عليها (بما في ذلك الرعاية الصحية السريرية والنفسية)، ومنتجات الاستجابة للجوائح من خلال الرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة؛

(ب) التدابير اللازمة لضمان تقوية السلطات التنظيمية الوطنية التي تحظى بالقدرات اللازمة للتعجيل بإجراءات الموافقة في حالات الطوارئ وضمان توافر المنتجات الأساسية للاستجابة للجوائح في البلدان؛

(ج) التدابير الرامية إلى ضمان الإتاحة وتقاسم المنافع، والتي تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي: التقاسم السريع والمنتظم والمناسب التوقيت للعوامل المُمرضة والمتواليات الجينومية من خلال منصة عالمية موحدة في الوقت الحقيقي؛ وإتاحة المنتجات المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة للاستجابة للجوائح في الوقت المناسب، بما في ذلك وسائل التشخيص واللقاحات ومعدات الحماية الشخصية والعلاجات؛

(د) التدابير الرامية إلى ضمان إعطاء أولوية الحصول على منتجات الاستجابة للجوائح إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية والأشخاص الضعفاء؛

(هـ) التدابير الرامية إلى ضمان إتاحة منتجات الاستجابة للجوائح الجيدة والمأمونة والفعالة على نحو منصف وميسور التكلفة، بما يشمل المنتجات المستمدة من المخزونات الاستراتيجية، وتوزيعها بشكل منصف؛

(و) التدابير الرامية إلى معالجة المحددات الاجتماعية للصحة والتنمية الاقتصادية والمحددات البيئية.

٢- الإتاحة وتقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف ومناسب التوقيت

يعدّ إنشاء نظام شامل للإتاحة وتقاسم المنافع ركيزة لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى إرساء نظام شامل للإتاحة وتقاسم المنافع، بما يشمل على سبيل الذكر لا الحصر، الاتساق مع العناصر ذات الصلة لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها، من خلال تبني أو تكييف الآليات و/ أو المبادئ الواردة في الصكوك القائمة أو السابقة؛

(ب) التدابير الرامية إلى تعزيز وتيسير الاعتراف بالنظام بوصفه نظاماً شاملاً متخصصاً للإتاحة وتقاسم المنافع على المستوى الوطني؛

(ج) التدابير الرامية إلى العمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في تصميم النظام الشامل للإتاحة وتقاسم المنافع وتطويره وتنفيذه؛

(د) التدابير الرامية إلى ضمان التقاسم المناسب التوقيت للعوامل المُمرضة وبيانات التسلسل الجينومي من خلال منصة أو أكثر من المنصات الآنية النموذجية المتاحة لجميع الأطراف.

٣- تقوية وصون قدرات النُظم الصحية وقدرتها على الصمود

تعدّ تقوية النُظم الصحية وقدراتها أساسيةً لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى تعزيز وظائف الصحة العامة والترصد المُحكم، وتحري الفاشيات ومكافحتها، والإنذار المبكر، وتبادل المعلومات، وقدرات التسلسل الجينومي للاسترشاد بها في تقييم المخاطر وحفز الاستجابة السريعة للأمراض الحيوانية المنشأ المستجدة والمعاودة الظهور، ووضع استراتيجيات للوقاية من الأمراض التي قد تسبب أوبئة، ولاسيما على مستوى العلاقة بين الإنسان والحيوان والبيئة؛

(ب) التدابير الرامية لضمان إجراء تقييم لقدرات التأهب ووضع خطط عمل وطنية واختبارها بصفة دورية من خلال تمارين نظرية وعمليات محاكاة عالمية وإقليمية ووطنية، بما يشمل رسم خرائط المخاطر ومواطن الضعف؛

(ج) التدابير الرامية لضمان تعافي النظم الصحية القادرة على الصمود واستعادتها من خلال التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك نظم الاستجابة السريعة والقابلة للتوسيع؛

(د) التدابير الرامية لتعزيز قدرات وشبكات مختبرات الصحة العامة والتشخيص، بما في ذلك معايير وبروتوكولات السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في مختبرات الصحة العامة؛

(هـ) التدابير الرامية لتوفير الرقابة على المختبرات التي ينطوي عملها على تغيير الكائنات الحية وراثياً لزيادة قدرتها على التسبب بالأمراض ونقلها، وتقديم التقارير عنها من أجل منع التسرب العرضي لهذه العوامل المُمرضة.

٤- الإنتاج المحلي للتكنولوجيا والدراية الفنية ونقلها

يعدّ توسيع نطاق إتاحة التكنولوجيا والدراية الفنية ذات الصلة لإنتاج أدوات الاستجابة للجوائح، مثل اللقاحات، وتنويعها أساسياً لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية لدعم المبادرات والآليات المتعددة الأطراف التي تعزز وتوفر نقل التكنولوجيا والدراية الفنية ذات الصلة، في إطار احترام حقوق الملكية الفكرية، إلى المصنعين المحتملين في البلدان النامية، مما يزيد من القدرة التصنيعية العالمية وإمدادات المنتجات الأساسية الميسورة التكلفة للاستجابة للجوائح على نحو يلبي الطلب العالمي الناجم عن الجوائح؛

(ب) التدابير الرامية لتشجيع وتيسير مشاركة كيانات القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا والدراية الفنية من خلال المبادرات والآليات المتعددة الأطراف؛

(ج) التدابير الرامية لضمان الإتاحة المنصفة والميسورة التكلفة للتكنولوجيات الصحية، وتشجيع تقوية النظم الصحية الوطنية والتخفيف من حدة التفاوتات الاجتماعية؛

(د) التدابير الرامية لدعم الإعفاءات المحددة زمنياً من حماية حقوق الملكية الفكرية أثناء الجوائح التي تتسم بعدم الإنصاف في إتاحة منتجات الاستجابة للجوائح التي يمكن أن تقلل من الوفيات إلى الحد الأدنى في البلدان النامية أو تأخر إتاحتها أو انعدامها؛

(هـ) التدابير الرامية لتعزيز قدرة البلدان النامية على تصنيع منتجات الاستجابة للجوائح من خلال نقل التكنولوجيا والدراية الفنية لضمان إمدادات عالمية كافية تلبي الزيادة المفاجئة في الطلب.

٥- الحوكمة والتنسيق والتضافر والتعاون

تعدّ الحوكمة والتنسيق والتضافر والتعاون، استناداً إلى مبدأي المساءلة والشفافية، على جميع المستويات ضرورية لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى تعزيز الالتزام السياسي والتنسيق والقيادة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، بوسائل تشمل وضع ترتيبات حوكمة مناسبة تستمد جذورها من دستور منظمة الصحة العالمية؛

(ب) التدابير الرامية لدعم الآليات التي تضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العالمية والإقليمية والوطنية استناداً إلى العلم والأدلة، من خلال تعزيز التنسيق وتضافر الجهود وتبادل المعلومات بين الخبراء والهيئات والشبكات العلمية؛

(ج) التدابير الرامية إلى تعزيز وصون التعاون الإنمائي الطويل الأجل في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، من خلال تعزيز الدور المركزي للمنظمة بوصفها السلطة التوجيهية والتنسيقية للعمل الصحي الدولي، ومراعاة الحاجة إلى التنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية؛

(د) التدابير الرامية للاعتراف بالاحتياجات المحددة للسكان الضعفاء، والسكان الأصليين، والمناطق الهشة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن التدابير الرامية إلى تعزيز التمثيل المنصف من النواحي الجنسانية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في عمليات صنع القرار العالمية والإقليمية، وفي الشبكات العالمية، والأفرقة الاستشارية التقنية؛

(هـ) التدابير الرامية لتسهيل التنقل والسفر الدولي أثناء الجوائح.

٦- القوى العاملة الصحية

يعدّ وجود قوى عاملة صحية تتميز بالمهارة والكفاءة والتفاني، في الخطوط الأمامية لجهود الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ركيزة لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى تعزيز تدريب عدد مناسب من العاملين الصحيين، قبل دخولهم صفوف الخدمة وأثناءها وبعدها، على المستويين الوطني والمحلي، لتزويدهم بكفاءات الصحة العامة وضمان القدرات المختبرية اللازمة لإجراء تحليل المتواليات الجينومية من خلال الدعم بالتمويل المستدام ونشر واستبقاء القوى العاملة الصحية التي يمكن تعبئتها من أجل الاستجابة للجوائح؛

(ب) التدابير الرامية إلى تعافي واستعادة النُظم الصحية القادرة على الصمود من خلال صون التغطية الصحية الشاملة وقدرات الرعاية الصحية الأولية، بما يشمل النُظم اللازمة لتوجيه استجابة سريعة وقابلة للتوسع، لا سيما عن طريق الدعم المستدام والنشر الملائم للقوى الصحية العاملة ذات الكفاءة في مجال الصحة العامة؛

(ج) التدابير الرامية إلى ضمان توافر قوى عاملة مؤهلة ومدربة للتعامل مع الطوارئ الصحية يمكن نشرها لدعم البلدان المتضررة، من خلال توسيع نطاق التدريب وقدرات معاهد التدريب، حسب الطلب.

٧- الصحة الواحدة

يعدّ نهج الصحة الواحدة الشامل للحكومة ككل وللمجتمع بأسره أساسياً لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى تعزيز نهج شامل للصحة الواحدة، بما يعزز التماسك بين مختلف الجهات الفاعلة والصكوك والمبادرات والقضايا، من قبيل تغير المناخ ومقاومة مضادات الميكروبات، في حدود علاقتها بالوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(ب) التدابير الرامية إلى تقوية نُظم الترصّد المتعددة القطاعات والمنسقة والمتكاملة القائمة على نهج الصحة الواحدة لتقليل أحداث التسرب الفيروسي والطفرات الفيروسية إلى أدنى حد ومنع الفاشيات الصغيرة الحجم من التحول إلى جوائح؛

(ج) التدابير الرامية إلى تعزيز الرصد المنتظم وتقاسم العوامل المُمرضة التي تنطوي على خطر التسبب في جوائح من الحيوانات البرية والمواشي؛

(د) التدابير الرامية إلى ضمان اتخاذ الإجراءات على المستويين الوطني والمجتمعي من منظور شامل للحكومة ككل وللمجتمع بأسره؛

(هـ) التدابير الرامية إلى تقييم القدرات في مجال الصحة الواحدة بشكل منتظم، فضلاً عن الثغرات في السياسات المتعلقة بهذه القدرات والدعم التمويلي اللازم لتعزيزها؛

(و) التدابير الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر مع الصكوك الأخرى التي تتناول مسببات الجوائح؛

(ز) التدابير الرامية إلى تعزيز وتحسين أوجه التآزر بين تضافر الجهود المتعددة القطاعات على المستوى الوطني والتعاون على المستوى الدولي لصون الصحة البشرية وكشف التهديدات الصحية على مستوى العلاقة بين النظم الإيكولوجية الحيوانية والبشرية.

٨- الحوكمة والإجراءات الشاملة للحكومة ككل والإجراءات الأخرى المتعددة القطاعات على الصعيد الوطني

تعدّ الحوكمة والإجراءات الشاملة للحكومة ككل والإجراءات الأخرى المتعددة القطاعات شرطاً أساسياً لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى التعاون في إطار نهج شامل للحكومة ككل وأصحاب المصلحة المتعددين والمجتمع بأسره، لمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة التي تسهم في ظهور الجوائح وانتشارها، فضلاً عن منع أو تخفيف الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجوائح، بما يشمل على سبيل الذكر لا الحصر، تلك التي تؤثر على النمو الاقتصادي والعمل والتجارة والنقل والمساواة بين الجنسين والتعليم والأمن الغذائي والتغذية والثقافة؛

(ب) التدابير الرامية إلى وضع خطط استباقية، في إطار التعاون الشامل للحكومة ككل والمتعدد القطاعات، لتيسير الاستعادة السريعة والمنصفة للقدرات في أعقاب الجوائح؛

(ج) التدابير الرامية إلى دعم تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لسد الاحتياجات المفاجئة في الوقت المناسب والإدارة المالية العامة لتيسير تخصيص الموارد في الوقت المناسب لمتطلبات الاستجابة في الخطوط الأمامية؛

(د) التدابير الرامية إلى تفويض السلطة أثناء الجوائح إلى الحكومة المحلية، وفقاً للسياق القطري من أجل الاستجابة بشكل أفضل للجائحة، بما يشمل المشاركة القوية لأصحاب المصلحة المعنيين.

٩- الحوكمة والمشاركة المجتمعية والإجراءات الشاملة للحكومة ككل على المستويين الوطني ودون الوطني

تعدّ الحوكمة والمشاركة المجتمعية والإجراءات الشاملة للحكومة ككل على المستويين الوطني ودون الوطني شرطاً أساسياً لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير

أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاســـتجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى تعزيز الإبلاغ الفعال عن المخاطر للجمهور في الوقت المناسب؛

(ب) التدابير الرامية إلى تشجيع وتعزيز إشراك/ مشاركة المجتمعات المحلية في جميع عناصر الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها لضمان توليها زمام جهود الاستعداد والقدرة على الصمود الوطنية ومساهمتها فيها، بما في ذلك تدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية؛

(ج) التدابير الرامية إلى تعبئة رأس المال الاجتماعي في المجتمع المحلي من أجل تقديم الدعم المتبادل وخصوصاً للفئات السكانية الضعيفة؛

(د) التدابير الرامية إلى ضـــمان إدماج المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، في الاستجابة الشاملة للمجتمع بأسره.

١٠- الشبكة العالمية لسلسلة التوريد والخدمات اللوجستية

يتّسم إرساء شبكة عالمية فعالة وميسورة التكلفة لسلسلة التوريد والخدمات اللوجستية بأهمية حاسمة لتحقيق وصــون هدف (أهداف) هذا الصــك للمنظمة. وعند وضــع تدابير تشــريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى ضمان اتباع نهج متضافر ومنسق إزاء توافر منتجات الاستجابة للجائحة والإنصاف في إتاحتها وتوزيعها، بالاســـتفادة من النظم والعمليات والآليات القائمة والمثبتة الجدوى، مع مراعاة الحاجة إلى تدعيم مواطن القوة في كل منها وتعزيز الشفافية في التكلفة والتسعير؛

(ب) التدابير الرامية إلى تحديد أولويات الطلبات من الإمدادات الأساسية وتنسيقها على الصعيد الوطني استناداً إلى خطط العمل الوطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(ج) التدابير الرامية إلى تيسير وتنسيق وتخصيص المشتريات من الإمدادات بشكل منصف من خلال آليات الشراء المجمّع، استناداً إلى احتياجات الصحة العامة؛

(د) التدابير الرامية إلى إنشاء وتفعيل مراكز تجميع دولية فضلاً عن مناطق تجهيز إقليمية لضمان تبسيط نقل الإمدادات، واستخدام أنسب الوسائل للمنتجات المعنية، وتعزيز التسليم المنصف والفعال والمناسب التوقيت إلى البلدان ذات الأولوية؛

(هـ) التدابير الرامية إلى تجنب فرض اضطرابات لا لزوم لها على السفر والتجارة الدوليين، فضلاً عن القيود التمييزية على السفر والتجارة، بما يكفل تيسير تدفق الناس وضمان بقاء سلاسل التوريد سليمة ومتصلة.

١١- البحث والتطوير

تعدّ أنشطة البحث والتطوير، في بيئة آمنة ومنفتحة تعزز المشاركة الفاعلة وإشراك العلماء والمؤسسات من البلدان النامية، عنصراً أساسياً لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاســـتجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى تعزيز ومواءمة العمل والتعاون العلمي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وتسريع وتيرة البحوث الابتكارية بشأن مسببات الأمراض الجديدة والأمراض الناشئة (المعاودة الظهور)؛

(ب) التدابير الرامية إلى بناء وتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية في مجال البحث والتطوير الابتكاريين، بوسائل تشمل التمويل القابل للتوسيع والتعاون العلمي والتقني وتضافر الجهود والاتصالات؛

(ج) التدابير الرامية إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير من أجل تطوير وإنتاج وسائل التشخيص والأدوية واللقاحات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ولاسيما في البلدان النامية، وتعزيز قدرات السلطات التنظيمية على تسريع عملية الترخيص لمنتجات الاستجابة للجائحة والموافقة عليها للاستخدام في حالات الطوارئ دون إبطاء.

١٢- رصد التأهب وتمارين المحاكاة واستعراض النظراء

يعدّ الرصد الفاعل والمتين لقدرات الوقاية من الجوائح والتأهب لها، بواسطة وسائل تشمل التمارين واستعراض النظراء، ذا أهمية حاسمة لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى وضع مؤشرات عالمية ووطنية لرصد الوقاية والتأهب، وإجراء تمارين محاكاة منتظمة لتقييم الاستعداد والثغرات من أجل صون قدرات التأهب؛

(ب) التدابير الرامية إلى إنشاء آلية عالمية لاستعراض النظراء وتحديثها بانتظام وتوسيع نطاقها لتقييم القدرات والفجوات في مجال التأهب على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، عن طريق التقريب بين البلدان لدعم نهج يشمل الحكومة ككل، وتعزيز القدرات الوطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها مع مراعاة الحاجة إلى إدماج البيانات المتاحة، وإشراك القيادة الوطنية على أعلى المستويات.

١٣- التثقيف بشأن الجوائح والصحة العامة

يعدّ تناول التثقيف في مجالات العلوم والصحة العامة والجوائح والتصدي للمعلومات الكاذبة أو المضللة أو الخاطئة عناصر أساسية لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى إدارة المعلومات العامة والإبلاغ عن المخاطر والأوبئة المعلوماتية من خلال قنوات فعالة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؛

(ب) التدابير الرامية إلى إجراء رصد منتظم لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل تحديد المعلومات الخاطئة وبالتالي تصميم الاتصالات والرسائل الموجهة للجمهور ومواجهة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة؛

(ج) التدابير الرامية إلى تعزيز الثقافة في مجالي الصحة والعلوم، وتشجيع الاتصالات بشأن التطورات العلمية والتكنولوجية المتصلة بوضع وتنفيذ القواعد والمبادئ التوجيهية الدولية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛

(د) التدابير الرامية إلى تعزيز وتيسير وضع وتنفيذ برامج للتثقيف والتوعية العامة بشأن الجوائح وآثارها، على جميع المستويات المناسبة، ووفقاً للقوانين واللوائح الوطنية، وضمان إتاحة المعلومات لعامة الجمهور عن الجوائح وآثارها؛

(هـ) التدابير الرامية إلى توفير الاتصالات العالمية الفعالة والمناسبة التوقيت، والقائمة على العلم والأدلة، لمكافحة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة.

١٤- التمويل

يعدّ ضمان التمويل المستديم الذي يمكن التنبؤ به أساسياً لتحقيق وصون هدف (أهداف) هذا الصك للمنظمة. وعند وضع تدابير تشريعية وإدارية وتقنية و/ أو تدابير أخرى دولية أو إقليمية أو وطنية للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التدابير الرامية إلى تعزيز التمويل المحلي للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، بوسائل تشمل زيادة التعاون بين قطاعي الصحة والمالية دعماً للرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة؛

(ب) التدابير الرامية إلى ضمان التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للنظم والأدوات العالمية، والمنافع العامة العالمية، من خلال الآليات القائمة أو الجديدة لضمان الإتاحة المنصفة للآليات المالية في حالات الطوارئ وتيسير التعبئة السريعة والفعالة للموارد المالية الكافية للبلدان المتضررة، استناداً إلى احتياجات الصحة العامة؛

(ج) التدابير الرامية إلى إنشاء أو تدعيم آلية تنسيق أو مراكز اتصال وطنية فعالة متعددة القطاعات للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها والتعافي منها، وتمويلها تمويلاً كافياً؛

(د) التدابير الرامية إلى تيسير وضمان التعاون لتعبئة الموارد المالية المستدامة من أجل التنفيذ الفعال لصك المنظمة.

الجزء الخامس: الترتيبات المؤسسية

يحدد هذا الجزء الترتيبات المؤسسية لتنفيذ وتطبيق صك المنظمة، التي قد تشمل حوكمته ودعمه والعمليات التداولية في إطاره، فضلاً عن الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لدعم تلك الأنشطة. وسيتوقف النص المحدد لهذه الترتيبات المؤسسية على حكم دستور المنظمة الذي يُعتمد الصك بموجبه. ويمكن أن يتضمن النص المحتمل على سبيل المثال لا الحصر المكونات التالية:

١- آلية حوكمة صك المنظمة

يتضمن صك المنظمة آلية حوكمة لدعم أدائه وتنفيذه. ورهناً بحكم دستور المنظمة الذي يُعتمد الصك بموجبه، يمكن إنشاء آلية الحوكمة المذكورة في شكل مؤتمر أطراف أو آلية للدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تتخذ آلية الحوكمة مقرها في المنظمة وتحظى بدعم أمانة المنظمة. ويمكن أن تتضمن وظائف آلية الحوكمة، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي:

(أ) تعزيز وتيسير تعبئة الموارد المالية لتنفيذ صك المنظمة؛

(ب) تمكين تضافر الجهود والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية والهيئات والجهات الفاعلة غير الدول كوسيلة لتعزيز تنفيذ صك المنظمة؛

(ج) إنشاء الهيئات الفرعية اللازمة لتحقيق هدف (أهداف) صك المنظمة؛

(د) المساعدة في التصدي لحلقة الذعر والإهمال التي تثقل كاهل المساعي العالمية القائمة للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وتنظيم التنفيذ والأداء والبناء المستدام والتطوير التدريجي للقدرات والمعايير والالتزامات بعد اعتماد صك المنظمة؛

(هـ) تعزيز وتيسير تبادل المعلومات بين الأطراف في صك المنظمة؛

(و) تعزيز وتوجيه وضع منهجيات قابلة للمقارنة وتنقيحها دورياً من أجل البحث وجمع البيانات ذات الصلة بتنفيذ صك المنظمة؛

(ز) تعزيز وضع وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والخطط والبرامج الخاصة بصك المنظمة، حسب الاقتضاء؛

(ح) النظر في التقارير التي تقدمها الأطراف وفقاً لصك المنظمة، واعتماد تقارير دورية عن تنفيذ صك المنظمة؛

(ط) النظر في اتخاذ إجراء (إجراءات) أخرى، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق هدف (أهداف) صك المنظمة في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذه.

٢- آليات الرقابة في إطار صك المنظمة

(أ) تنظر الأطراف في التدابير الحافزة والإجراءات التعاونية والآليات المؤسسية وتعتمدها لتعزيز الرقابة على أحكام صك المنظمة والامتثال لها.

(ب) تشمل هذه التدابير والإجراءات والآليات أحكاماً للرصد وتدابير للمساءلة من أجل التصدي المنهجي لآثار الجوائح، بوسائل تشمل تقديم التقارير الدورية وعمليات الاستعراض وسبل الانتصاف والإجراءات، وتقديم المشورة أو المساعدة، حسب الاقتضاء. وتكون هذه التدابير منفصلة عن إجراءات وآليات تسوية المنازعات بموجب صك المنظمة ودون المساس بها.

٣- التقييم والاستعراض

تنشأ آلية للاضطلاع، بعد أربع سنوات من بدء نفاذ هذا الصك، ومن ثم على فترات تحددها الأطراف، بتقييم لمدى ملاءمة صك المنظمة وفعاليته، والتوصية بتدابير تصحيحية، حسب اللزوم.

٤- الآليات والموارد المالية

(أ) تقرّ الأطراف بالدور الهام الذي تؤديه الموارد المالية في تحقيق هدف (أهداف) صك المنظمة.

(ب) يقدم كل طرف الدعم المالي فيما يتعلق بأنشطته الوطنية الرامية إلى تحقيق هدف (أهداف) صك المنظمة، وفقاً لخططه وأولوياته وبرامجه الوطنية.

(ج) يقدم كل طرف الدعم المالي وفقاً لقدراته المالية من أجل التنفيذ الفعال لصك المنظمة.

(د) تشجع الأطراف، حسب الاقتضاء، استخدام القنوات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من القنوات المتعددة الأطراف المناسبة وذات الصلة لتوفير التمويل اللازم لوضع وتعزيز برامج الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها لدى الأطراف من البلدان النامية.

(هـ) تتعهد الأطراف الممثلة في المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية ذات الصلة، والمؤسسات المالية والإنمائية بتشجيع هذه الكيانات على تقديم المساعدة المالية للأطراف من البلدان النامية وللأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعمها في الوفاء بالتزاماتها بموجب صك المنظمة، دون الحد من حقوق المشاركة في إطار هذه المنظمات.

الجزء السادس: أحكام ختامية

يحدد *هذا الجزء الأحكام الختامية لصك المنظمة، حسب الاقتضاء. وسيتوقف النص المحدد، الذي سيجري البت فيه، على حكم دستور المنظمة الذي يُعتمد الصك بموجبه.* وفيما يلي قائمة غير حصرية بالمواضيع المعينة التي يمكن إدراجها تحت هذا الباب.

- البروتوكولات والملاحق
- التعديلات
- التحفظات
- تسوية المنازعات
- الانسحاب
- الحق في التصويت
- التوقيع
- التصديق
- الدخول حيز النفاذ
- جهة الإيداع
- النصوص ذات الحجية

= = =